



**محاضرة
دولة الرئيس
العماد ميشال
عون**

في

IMPERIAL COLLEGE

في لندن

تحت عنوان:

"الحوار طريق الخلاص" بتاريخ ١٢ تشرين الأول ٢٠٠٠

سيداتي، آنساتي، سادتي،

إني أسعد بلقياكم في هذه الليلة بعد طول غياب، فبعض الظروف التي كانت تمنع اللقاء قد تبددت فأصبح ممكناً، على الأقل، في ديار الانتشار اللبناني.

أن نلتقي ونتحاور، فهذا شيء يفرح، ولكن أن يكون ذلك تحت سماءٍ أجنبية، ومحرم علينا تحت سماء الوطن، فهذا ما يثير فينا شعوراً بالمرارة.

منذ اثني عشر عاماً، تسلّمت مسؤولياتي كرئيس حكومة انتقالية، في ظروف جعلتني أشبهها بكرة نار تُلقى بين يدي، وقبلتها بروحية العسكري المُعدّ أصلاً للقيام بالمهمات الصعبة والخطرة. وكانت القوات السورية في حينه قد فقدت شرعية وجودها بسبب إنهاء مهمتها رسمياً منذ عام ١٩٨٣، وبالرغم من واقعها هذا، تصرفت الحكومة السورية بعدائية تامة تجاه حكومتي الانتقالية، فلم نبادلها العدا، وأرسلنا لها كتاباً نعلن فيه عن استعدادنا للحوار معها، فلم نلق جواباً غير المزيد من تدابير الحصار المالي والعسكري.

وبعد هذه الرسالة الأولى، وبالرغم من الظروف السوداء، كرّرت دعوات الحوار إلى جميع اللبنانيين، ودعوات اللقاء إلى طاولة مستديرة لتحديد مفهوم واحد للوطن، والعمل معاً للوصول إليه، بدلاً من التناحر والخلاف عليه. ولكن مع الأسف، كنا نكتشف يوماً بعد يوم بأن الحوار كان من المحرّمات، وعقوبته الإعدام، وقد قضى في سبيله عدد لا يستهان به من القادة اللبنانيين، ليس أقلهم الرئيس رينه معوض، وسماحة المفتي حسن خالد، والنائب ناظم القادري.

وفي مساء مثل هذا التاريخ، منذ عشر سنوات، وبعد ساعات من محاولة اغتيالي، حملت الدكتور بيار دكاش وثيقة، أودعها السفير الفرنسي، تحمل بنوداً تسعة، لإقرار تسوية تلتئم بها جراح الوطن، وأتى الجواب في صبيحة اليوم التالي اجتياحاً للمنطقة الحرة.

عشر سنوات مرت، وما زلنا نكرر الدعوة تلو الدعوة للجلوس إلى طاولة واحدة، نفتش معاً عن حلول لمشاكلنا، ولكننا كنا نصطدم دائماً بجهل البعض، الذي يعتقد أن القضية اللبنانية قد لاقت حلها في الطائف، وخوف البعض الآخر من المهيمين على القرار اللبناني، وبين الجهل والخوف ومصالح المافيا التي نشأت في بيروت خلال الحرب وبعدها والمرتبطة بالقوى الفاعلة، كانت تضيع النداءات، وتتفاعل الأزمة سلباً، حتى أودت ببلبنان إلى قعر الهاوية.

ديون تأكل خدماتها عائدات الدولة، والوضع ما زال يسير نحو الأسوأ، المؤسسات تقفل الواحدة تلو الأخرى، والبطالة تزيد، مليون لبناني تركوا الوطن وجلّهم من الشباب المنتج، ومع هذه الهجرة نفقد النخبة القادرة على بناء المستقبل وتطويره. الأمية تزداد وكذلك الجريمة، الخطاب المذهبي أصبح سيّد الكلام، الوطن في مهب الريح، وربّانه في غيبوبة.

هذا الواقع السيئ الذي وصلنا إليه أحببنا الأثرية الساحقة من اللبنانيين، وأقعدهم عن السعي، فأصبحوا يتساءلون عما سيحدث بدلاً من السؤال عما يجب أن يفعلوا، مستسلمين بذلك للانتظار.

الكل يعرف بأنه لا يوجد في الحياة العامة حدث سيئ بالمطلق، أو حسن بالمطلق، فكل أمرٍ حسنات وسيئات، وقدرتنا على التعاطي معه بصورة صحيحة هو ما يخفّض من سيئاته، ويزيد في حسناته.

ولكن الوضع الإنتظاري الدائم الذي يعيشه اللبنانيون بالنسبة للأحداث، يمنعهم من التعاطي معها في الوقت الملائم وبالأسلوب الملائم، وفي غالب الأحيان لا تغيب المعالجة وحسب، بل تُثار بدلاً عنها ردود فعل متناقضة، فيتحملون نتائجها السلبية دون أن يكون لهم قدرة التأثير فيها، والحد من خسائرها، وهذا ما يجعل أوضاعهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية مأساوية في الشكل والمضمون.

هذا الشلل الدائم الذي يصيب مؤسسات الدولة عند كل حدث هام، سواء كان هذا الحدث داخلياً أو خارجياً، هو نتيجة لغياب المراجع والمعالم الأساسية التي يمكن أن ترشد المسؤول إلى اتخاذ المواقف الضرورية، ضمن الآجال المعقولة، حتى لا يفقد السيطرة على تفاعلاته السلبية مع ما يمكن أن ينتج عنها من مأس وحوادث.

فمن أجل أن يكون لنا وطن له ثوابته ومراجعته ومعالمه، ومن أجل أن يكون لشعبنا ثقافة وطنية وسياسة تؤهله للقيام بالفعل، وليس بردة الفعل، دعونا للحوار في الماضي، وندعو إليه اليوم وغداً، ليكون دائماً.

به نحدد المفاهيم قبل الشعارات، فنحترم المضمون قبل الشكل، ونحاول في بلد الأديان السماوية أن نجعل الإنسان على صورة الله ومثاله، فنقترب من كليته المطلقة، ولا نتوزّعه ونجعله على صورتنا ومثالنا، فنختلف في الدنيا على الآخرة، ونخسر الدنيا والآخرة.

وليكون الحوار مثمراً، يجب احترام بعض المبادئ الأساسية:

أولاً: الاعتراف بالمشكلة، المقرون بإرادة حلها.

ثانياً: الحرية المطلقة للمتحاورين، وعدم الارتباط بمعتقدات مسبقة، أو بحلول مسبقة.

ثالثاً: التفتيش عن الحقيقة، والالتزام بالحلول.

إن هذه المبادئ تشكل وحدة لا تتجزأ، وإذا فقد أحدها سقطت الفائدة منها جميعاً، ويفشل المحاورون. لذلك فإن الحوار يتطلب درجة عالية من الجهوز الفكري، ليعطي المحاور أفضل ما عنده، كما يتطلب جهوزاً نفسياً يجعله متقبلاً للآخر، وقادراً على تبادل التجربة والمعرفة معه.

لا شك أن كلمة حوار قد أغرقت السوق الكلامية في لبنان، والجميع فيه يتكلمون عن الحوار، ويعقدون لقاءات حوار، وبالرغم من متابعتنا لكل هذه النشاطات، لم نعرف بالضبط حتى الآن من أين تبدأ هذه اللقاءات، وأين تنتهي، وكأني بالمتحاورين يخشون الحوار، أو يجهلونه، فيتعاطونه كترف فكري، أو على مبدأ "قل كلمتك وامش"، وفي كل الأحوال، هو لم يتسم يوماً بالشمولية، فظل هامشياً ودون نتائج. والحوار الذي نظرحه اليوم هو الأشمل والأخطر في حياة اللبنانيين، لأن المطلوب من خلاله تحديد الوطن بشعبه وأرضه، بهويته وانتمائه، بنظامه ومؤسسته، بثوابته ومصالحه، وما أصبح ملزماً هو تحديد العلاقات الداخلية في ما بيننا، كما علينا خاصة اختيار سلم القيم التي نؤمن بها أساساً لقيام المجتمع والدولة.

إن الحوار الذي ندعو إليه ليس حواراً لتوزيع الحصص في شركة مساهمة، بل لوضع أسس ومبادئ لقيام وطن يتمتع بصفات الوطن، ودولة تضطلع بمهام الدولة. إن مثل هذا التقاسم الحصصي يجري كل يوم، وقد جعل من الشعب اللبناني شعباً، ومن الوطن مزارع.

إن الحروب المستمرة منذ خمسة وعشرين عاماً قد قوّضت المجتمع اللبناني بمفاهيمه وقيمه، وطوّرت فيه مفاهيم ظرفية ونسبية، على قياس مصالح الأفراد والجماعات، بعيدة كل البعد عن مفهوما الكوني المتعارف عليه في العالم قاطبة. ولذلك أعتقد أن الحوار يجب أن يبدأ بإعادة المعاني إلى الكلمات، فتخاطب بشفافية وصراحة، وبلغة يفهما الجميع، لا أن نفكر بشيء ثم نقول شيئاً ثانياً، لنفعل في ما بعد شيئاً ثالثاً.

ونريد أن نفهم ماذا يعني البند الأول من مقدمة اتفاق الطائف المزعوم: "لبنان وطن سيد حر مستقل، ووطن نهائي لجميع أبنائه"، عندما يُتهم بالانزاع عن سوريا، وبالعداء لها، كل من يطالبها باحترام حدود الوطن، وإعادة سيادته واستقلاله.

فإذا كان هناك مبدأ بهذه البساطة يقبل الاجتهاد والتفسير، فماذا سنقول إذاً عن أشياء أخرى تحمل بطبيعتها الإبهام، وقابلة أن تتضمن جميع الاجتهادات الممكنة، كهوية لبنان مثلاً.

ليس من الإدعاء أو الغرور أن يقول اللبنانيون بصورة عامة، والمسيحيون بصورة خاصة، أنهم من رواد القومية العربية، وقد حافظوا على اللغة العربية، وكانوا من ظليعي النهضة العربية، وليس مستغرباً أن يكون لبنان عربي الانتماء والهوية، ولكن ماذا يعني الانتماء وماذا تعني الهوية؟ تلك هي المشكلة.

سألت الكثيرين عن العروبة فكانت الأجوبة مختلفة وغير متقاربة، وبقيت شغلي الشاغل حتى طرح علي كاتب فرنسي مجموعة من الأسئلة المحددة حول هذا الموضوع فقال: "ماذا تفهمون أنتم العرب بالانتماء والهوية، وما هي مكونات هاتين الكلمتين؟" وأضاف: وحدة اللغة؟ وحدة الدين؟ وحدة الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية؟ وحدة الحضارة؟ "

شعرت بالحرَج، لأن الأجوبة الصحيحة على هذه الأسئلة ستكون سلبية، فتحاشيت الإجابة الدقيقة وقلت: "قد يكون ما توّد معرفته شيئاً من كل هذا". لم يرضه الجواب كما لم يرضني أيضاً، لذلك حولت أن أجيب نفسي فيما بعد، فماذا وجدت؟

وجدت أننا نكتب لغة واحدة، ولكننا نتكلم عدة لغات مختلفة، منها المتقارب، ومنها المتباعد، وقد نلجأ بين المغرب والمشرق إلى التحدث بلغة أجنبية.

والدين لا يمكن أن يكون هوية، فالعرب متعدّدو المذاهب والأديان.

أما الأنظمة السياسية فهي غير متجانسة في الشكل، فمنها الملكي، ومنها الجمهوري، ومنها الإماراتي، وكذلك في المضمون فمنها الأوتوقراطي، ومنها التيقراطي، ومنها الديمقراطي.

وإذا تفحصنا الأنظمة الاجتماعية، نجد أنه من المتعذر أن نجمع بينها.

أما الأنظمة الاقتصادية، فهي تتراوح بين الموجهة في بعض الدول، والليبرالية المطلقة في بعضٍ آخر، مروراً بأنظمة مخضّمة، أما التعاون الاقتصادي فهو في أدنى درجاته.

والدفاع المشترك ليس أكثر من حالة تضامن عاطفي تختزنها الشعوب العربية، ولم تتجسّد يوماً بواقع ملموس.

وتبقى الحضارة التي يشاؤها كل فريق بعيد واحد، فيتجاهل جذورها المتعددة، وتتوّع مصادرها، والتفاعل الطبيعي في ما بينها.

هذا الواقع الذي تعيشه الشعوب العربية يناقض الانتماء الواحد والهوية الواحدة، لذلك نحن اليوم بأمس الحاجة لإعطاء هذه الهوية مفهوماً ينطلق من تعددية جذورها، ومضموناً ينبع من الحداثة، فنعرّز نزعة التلاقي بين شعوب المنطقة، باحترام حقوق الإنسان، والاعتراف بحق الاختلاف عن الآخر، وهذا ما يجب ترجمته عملياً بأنظمة ديموقراطية تتقارب في المفاهيم والتطبيق، فلا تجعل المتنقل بين دولة عربية وأخرى يشعر بأنه ينتقل من كوكب إلى آخر.

وسعيّنا إلى الانتماء الكبير لا يمكن أن يتم قبل تثبيت انتمائنا الصغير، فالكيانات الهشّة لا يمكن أن تخلّق بجمعها كيانات قوية، وأوروبا لو لم تكن دولاً وكيانات قوية، لما استطاعت أن تطوّر ذاتها، وتتكامل بإرادة حرة، وباحترام كلي لمصالح الجميع.

لذلك، على لبنان أن يثبت ذاته في واقع قوي، وانطلاقاً منه يستطيع أن ينتقل إلى واقع أفضل مع جيرانه، فما يحدث اليوم هو تخريب له ولوحدته الوطنية، وقد طال مكوثه في هذه الحال. وعلى اللبنانيين أن يخرجوا منها بميثاق جديد، يحدّدون فيه ثوابت الوطن، وقيمه الواجب احترامها على الجميع، وتكون فوق التنافس السياسي والصراع على السلطة، وتشكل السقف الحقيقي للوطن الذي يقية التصدع خلال الهزات الاجتماعية والزلازل الإقليمية.

ومن أهم ما يجب توضيحه في هذا الميثاق هو حدود علاقة الطوائف بالخارج، وعلى ضوء ما نصل إليه من تحديد لهذه العلاقة نستطيع أن نقرّر وجود أو عدم وجود، الوحدة الوطنية، وإمكانية العيش

المشترك. إن العيش المشترك الإنساني الاجتماعي لم يُمسّ يوماً في لبنان، وتجسّد ليس فقط بعدم رفض أي فريق للآخر، بل بأكثر من ذلك، بتكاثر الزواج المختلط. أما العيش السياسي المشترك قد ودّع لبنان مع الاجتياح العسكري السوري، ولن يعود إليه إلا بعودة القرار الحر، وسيعود. وهل يجوز أن ندّعي بأننا نعيش الديمقراطية، والمواطنون هم دوماً رهينة النظام، يخضعون للخوف وللحاجة بعد أن جرّدهم الوزراء من حقوقهم الأساسية، فلا معاملاتهم الإدارية تُنجز، ولا مصالحهم تُصان، ولا أجسادهم تسلم إلا بالتزام الولاء والطاعة لأصحاب المعالي. والدولة التي أرادها المواطنون دولة قانون لحمايتهم، تتصرف خارج إطار القوانين، فتطبّقها استنسابياً على خصومها، وتحمي مخالقات أزمائها، وتجاوزات أركانها. وما بقي من الحريات العامة هو حرية شتم المعارضين، وحرية الاعتداء عليهم، وسجنهم وتهديدهم، طبعاً مع كيل المديح لسلطات الاحتلال والقمع. ولذلك أصبح أكثر من الضروري وضع شرعة لحقوق المواطن، تحميه من تجاوزات الحكومة، على أن تقوم سلطة قضائية منتخبة بمراقبة الالتزام بها من قبل مؤسسات الحكم وأجهزته. ومع تركيز المفاهيم الداخلية لثوابت الوطن، وضبط العلاقات بين اللبنانيين في ما بينهم من جهة، وبين اللبنانيين ودولتهم من جهة أخرى، يجب العمل بالتوازي لتحديد المصالح الحيوية اللبنانية في القطاعات السياسية والأمنية والاقتصادية، وهكذا تصبح هذه المصالح العناصر الأساسية في تخطيط سياسة الدولة، ومنها تستوحي المواقف في ملاقات الأحداث، وإقامة العلاقات الخارجية. وحده التخطيط ينقلنا من الحالة "الإنظرارية" التي تعاني الحدث، إلى المبادرة "الفاعلة" في الحدث، على مستوى وجودنا ومصالحنا. وكلما صغرت الدولة كانت أكثر حاجةً إلى التخطيط، لأنها تفتقد إمكانية استرداد ما تخسر، لذلك يجب أن يكون رهانها الربح، وهذا لن يكون ممكناً إلا مع السهر الدائم، والعمل الدؤوب، والانتقال من حكم هواة الواجهة الشخصية، إلى حكم الاحتراف المهني. لا شك أن الحروب هي كوارث إنسانية كبيرة، تنتهي أحياناً بغالب ومغلوب، وأحياناً أخرى تنتهي بالتفاوض لعدم إمكانية الحسم عند الأفرقاء المتحاربين. وبصرف النظر عن شكل النهاية، فإن هذه التجربة القاسية يجب أن تُثمر خبرة وحكمة، تمنح الشعوب مناعة ضد الوقوع بها مجدداً. وأسلم طريقة لمنع تجدها هي الحوار المبني على الاعتراف بالآخر، وعلى الاحترام المتبادل. وحيث هناك خلل في هذه المبادئ تقع الحروب، وحيث يوجد احترام لها يبني السلام. وليست كل المشاكل التي تقوّض استقرار الشرق الأوسط متأتية من عدم الاعتراف بالآخر وبحقوقه؟؟ أوروبا الغربية، التي فشلت القوة في توحيدها، ودمرتها الحروب، توحدت بالحرية وبالكلمة. وقدرتنا على الحياة، هي قدرتنا على بناء المستقبل، بالحرية وبالكلمة.